الإحصاء: ارتفاع صافي الاستثمار المباشر لـ1.7 مليار دولار بالربع الأخير من 2015

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أظهر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأخير من 2015 ليبلغ 1.7 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

وأوضح الإحصاء – في نشرته الشهرية – ارتفاع تدفقات الاستثمار للداخل خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر من عام 2015 ليبلغ 3.2 مليار دولار مقابل 2.8 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من عام 2014. ولفت إلى تراجع التدفقات للخارج 1.5 مليار دولار خلال الفترة المذكورة مقابل 1.6 مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على المرتبة الأولى كأكبر مصدر لتدفق الاستثمارات إلى الداخل خلال الربع الثاني من عام 2015-2016 ليبلغ حجم الاستثمارات الخاصة به نحو 1.6 مليار دولار بنسبة 50%، تليه الدول العربية بحجم استثمارات 700 مليون دولار بنسبة 21.9% ثم الولايات المتحدة بنحو 300 مليون دولار بنسبة 9.4%. وجاءت باقي دول العالم الأخرى بحجم استثمارات 600 مليون دولار بنحو 18.7% من حجم الاستثمارات.

الرأي

*** إن النمو الضئيل لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب بل أن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.**

*** تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مرورا بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة مع اقتراب إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر، إلا أن هذا الأمر يتطلب لتعظيم الاستفادة منه تكوين آلية لتخصيص الأراضي وتكوين بنك للأراضي.**

*** نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري، متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.**

*** منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء منظومة مؤسسية متكاملة في شكل جهاز تنظيمي يتعاون مع المؤسسات الوسيطة ويضع الرؤية والسياسات المستقبلية وفقا لأفضل الممارسات الدولية ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه على مدار 4 أعوام.**

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.